

قصة نائب التجميل

(لعل من أغرب الوقائع والقصص البرلمانية، التي سُجلت في مضابط البرلمان، منذ بدء الحياة النيابية عام ١٨٦٦، وحتى يومنا هذا، هي قصة نائب التجميل، وهو النائب السلفي عن حزب النور في هذا البرلمان اللقيط؛ برلمان العصابة، النائب أنور سعيد أنور البكيمي، الذي ادعى كاذبًا تعرضه لحادث سيارة أدى إلى إصابته، ثم ثبت كذب ادعائه، وأنه قام بإجراء جراحة تجميل في وجهه لمعالجة كبر حجم أنفه، وأنه كان مقدمًا على الزواج، واشترطت الزوجة الجديدة إجراء هذه العملية قبل الزواج منه.

(وهذه القصة سُجلت في محاضر تحقيق رسمية في القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر، والتي قيدت برقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٢، فحص المكتب الفني للنائب العام، وحررت نيابة شمال الجيزة الكلية مذكرة بطلب اتخاذ الإجراءات الجنائية ضده، ورفع الحصانة عنه، أرسلها وقتها المستشار عادل عبد الحميد عبد الله، وزير العدل في حكومة الدكتور كمال الجنزوري، للمجلس عملاً

بحكم المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١، حيث بادر العضو بتقديم طلب للسماح بالمثل أمام النيابة لمنع إثارة القضية للمناقشة تحت القبة.

(ووقائع القصة أكدت بوضوح أن هذا البرلمان، لم يكن معبراً عن الشعب المصري، واكتسب عضويته بعض الكاذبين والمخادعين والذين تستروا بستار الدين مثل البلكييمي وغيره، ولم ينكشف أمرهم إلا بعد ثورة ٣٠ يونيو، وبدلاً من قيام النائب الكاذب، نائب التجميل بالاستقالة من عضوية البرلمان، تمسك بها واحتتمى خلف الأغلبية لنواب جماعة الإخوان الإرهابية، بدلاً من الاستقالة من عضوية البرلمان متصوراً «أنه سيظل عضواً لمدة ٥ سنوات، ولكن الشعب قبل المحكمة الدستورية أسقط هذا البرلمان».

(وهذه الوقائع الكاملة لهذه القصة، طبقاً لما ورد في مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين يوم ٢٩ مارس ٢٠١٢.

obeikandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

مجلس الشعب ٢٠١٢

دور الانعقاد العادي الأول

مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة بعد ظهر يوم الخميس ٦ من جمادى الأولى

سنة ١٤٣٣ هـ ، الموافق ٢٩ مارس سنة ٢٠١٢ م

طبعة مؤقتة - أما المعتمدة فتُنشر بالجريدة الرسمية

- قسم مجلس الشعب

السيد الأستاذ المستشار / عادل عبد الحميد

وزير العدل

تحية طيبة .. وبعد

نرسل لسيادتكم رفق هذا صورة رسمية من القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح، مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٢ / ١ فحص المكتب الفنى.

تفضل باتخاذ اللازم قانوناً نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة، باتخاذ الإجراءات الجنائية، ورفع الدعوى ضد السيد / أنور سعيد أنور البلكي - عضو المجلس - في الوقائع محل التحقيقات المشار إليها إعمالاً لنص المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري وفقاً لما انتهت إليه مذكرة نيابة شمال الجيزة الكلية المرفقة والمؤرخة ٢٠١٢/٣/٥ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام

النائب العام

المستشار الدكتور

(عبد المجيد محمود)

تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، عن طلب السيد المستشار وزير العدل، بشأن اتخاذ اللازم قانوناً نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية قبل السيد العضو / أنور سعيد أنور البلكىمى، في قضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٢ / ١ فحص المكتب الفني للنائب العام

— أحوال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس في ١١ مارس سنة ٢٠١٢ إلى اللجنة، طلب السيد المستشار وزير العدل، بشأن اتخاذ اللازم نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية قبل السيد العضو، أنور سعيد أنور البلكىمى، في القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٢ / ١ فحص المكتب الفني للنائب العام.

— عقدت اللجنة اجتماعين لنظره في ١٣ ، ١٨ من مارس سنة ٢٠١٢، وقامت بإرسال إشارة تليفونية إلى السيد العضو المذكور، ولم يحضر الاجتماع الأول وحضر سيادته الاجتماع الثانى واستمعت اللجنة إلى أقواله.

— نظرت اللجنة الطلب المشار إليه وأوراق القضية المرفق به، واستعادت نظر الإعلان الدستوري، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، واللائحة الداخلية للمجلس.

— رأت اللجنة أن تحدد - بداية - الإطار القانوني الحاكم لرفع الحصانة البرلمانية، وتتمثل في المبادئ القانونية الآتية:

١. تقضى المادتان ٤٥ من الإعلان الدستوري و ٣٥٩ من اللائحة الداخلية للمجلس بأنه «لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس».

٢. يقدم طلب الإذن برفع الحصانة عن العضو إلى رئيس المجلس من وزير العدل، فيما يدخل في اختصاصه قانوناً، أو ممن يريد رفع دعوى مباشرة ضد العضو أمام المحاكم الجنائية.

ويجب أن يرفق وزير العدل بالطلب أوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات فيها، كما يتعين على من يريد رفع دعوى مباشرة أن يرفق صورة من عريضة الدعوى المزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها (المادة ٣٦٠ من اللائحة الداخلية للمجلس).

٣. أن الحصانة البرلمانية تتعلق بالنظام العام وليس للعضو أن ينزل عن الحصانة دون إذن المجلس، وللمجلس أن يأذن للعضو بناء على طلبه بسماع أقواله إذا وجه ضده أي اتهام ولو قبل أن يقدم طلب رفع الحصانة عنه، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أية إجراءات أخرى ضد العضو، إلا بعد صدور قرار من المجلس بالإذن بذلك طبقاً لأحكام المواد السابقة. (المادة ٣٦١ من اللائحة الداخلية للمجلس).

٤. يقتصر دور مجلس الشعب على بحث مدى كفاية الادعاء أو الدعوى أو الإجراء، والتحقق مما إذا كان يقصد بأي منها منع العضو من أداء مسؤولياته البرلمانية بالمجلس.

ويؤذن دائماً باتخاذ الإجراءات الجنائية أو التأديبية أو برفع الدعوى الجنائية المباشرة، متى ثبت أن الدعوى أو الإجراء ليس مقصوداً بأي منهما منع العضو من أداء مسؤولياته البرلمانية بالمجلس (المادة ٣٦٣ من اللائحة الداخلية للمجلس).

— مما تقدم يبين أن الحصانة البرلمانية طبقاً للإعلان الدستوري واللائحة الداخلية للمجلس، إنما هي من النظام العام، ولا يجوز النزول عنها، دون إذن المجلس، كما أن سلطة المجلس طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٦٣ من اللائحة الداخلية للمجلس، تقتصر على التحقق مما أدى إذا كان الاتهام المراد رفع الحصانة عنه أو الإذن بسماع الأقوال بشأنه اتهاماً جدياً أم كيدياً يستهدف منه الاعتداء على حرية العضو في أدائه لعمله الرقابي والتشريعي، وليس من سلطة المجلس أن يتعرض لموضوع الاتهام أو الفصل فيه.

ويؤذن دائماً باتخاذ الإجراءات الجنائية أو التأديبية أو برفع الدعوى الجنائية المباشرة متى ثبت أن الدعوى أو الإجراء ليس مقصوداً بأي منهما منع العضو من أداء مسؤولياته البرلمانية بالمجلس.

أولاً: تبين للجنة:

١. أن الطلب المقدم من السيد المستشار وزير العدل قد استوفى الشروط الشكلية التي تتطلبها اللائحة الداخلية للمجلس.

٢. تخلص الواقعة حسبما وردت بمذكرة النيابة فيما أبلغ به السيد العضو / أنور سعيد أنور البلكىمى عضو المجلس عن دائرة السادات بتاريخ ٢٩/٢/٢٠١٢ بقسم شرطة الشيخ زايد من أنه حال قيادته السيارة المملوكة له برقم م ب أ ٦٤١٩ بطريق مصر إسكندرية الصحراوي فوجئ بسيارة تحاول اعتراض طريقه وبها خمسة أشخاص قاموا باستيقافه والتعدي عليه بالضرب وإحداث إصابة في وجهه وقاموا بسرقة مبلغ مائة ألف جنيه كان محتفظاً به في سيارته لانتوائه شراء سيارة من منطقة المهندسين بالعجوزة ومرفق بالمحضر تقرير طبي صادر من مستشفى زايد التخصصى مثبت به أنه بتوقيع الكشف الطبي على المريض تبين وجود كسر بعظام الأنف واشتباه ما بعد الارتجاج وكسور بعظام الوجه وسحجات وكدمات بالوجه والأنف ولا يوجد خزل بأي طرف من الأطراف موقع باسم الطبيب محمد المتولي عباس.

وحيث باشرت النيابة العامة التحقيقات وبسؤال هاني عبد الرحيم عبد الرازق عبد الله طيبب بمستشفى زايد التخصصي شهد بأن عند وصول المريض لمستشفى زايد التخصصي قام باستقباله بمعرفة أطباء الاستقبال وكان يعاني من كدمات متعددة بالوجه وعظام الأنف واشتباه ما بعد الارتجاج وتم عمل إيقاف للنزيف وعمل أشعات ثبت منها أنه يعاني من كسر بالأنف.

حيث ورد المحضر رقم ١٠ أحوال مركز منشأة القناطر إلحاقًا بالمحضر رقم ٢٩٠٠ جنح مركز منشأة القناطر ٢٠١٢ محررًا بمعرفة العقيد حسام فوزي مفتش مباحث ٦ أكتوبر والذي أثبت به بلاغ السيد / محمد فرج عبد الخالق البديوي مالك.

السيد الأستاذ الدكتور / محمد سعد الكتاتنى

رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة ... وبعد ،،

نبحث لسيادتكم رفق هذا صورة رسمية من القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأة القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٢ /١ فحص المكتب الفني الواردة رفق كتاب السيد المستشار النائب العام رقم ١٥٥ في ٢٠١٢/٣/٦ للتفضل باتخاذ اللازم قانوناً نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية ورفع الدعوى ضد السيد / أنور سعيد أنور البلكىمى - عضو المجلس - في الوقائع محل التحقيقات المشار إليها وفقاً لما انتهت إليه مذكرة نيابة شمال الجيزة الكلية المرفقة والمؤرخة ٢٠١٢/٣/٥ .

رجاء التفضل بالنظر واتخاذ اللازم وذلك عملاً بحكم المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

وزير العدل

المستشار

عادل عبد الحميد عبد الله

السيد الأستاذ المستشار / عادل عبد الحميد

وزير العدل

تحية طيبة ... وبعد

نرسل لسيادتكم رفق هذا صورة رسمية من القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٢ /١ فحص المكتب الفني.

تتفضل باتخاذ اللازم قانوناً نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية ورفع الدعوى ضد السيد/ أنور سعيد أنور البلكىمى - عضو المجلس - في الوقائع محل التحقيقات المشار إليها إعمالاً لنص المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري وفقاً لما انتهت إليه مذكرة نيابة شمال الجيزة الكلية المرفقة والمؤرخة ٢٠١٢/٣/٥

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

النائب العام

المستشار الدكتور

(عبد المجيد محمود)

النيابة العامة

نيابة شمال الجيزة الكلية

نيابة مركز إمبابة

مذكرة

فى القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر
المقيدة برقم حصر ٧٦ لسنة ٢٠١٢ حصر تحقيق مركز إمبابة
حيث تخلص الواقعة فيما أبلغ به السيد / أنور سعيد
أنور البلكىمى عضو مجلس الشعب عن دائرة السادات
بتاريخ ٢٩/٢/٢٠١٢ بقسم شرطة الشيخ زايد من أنه حال
قيادته السيارة المملوكة له رقم م ب أ ٦٤١٩ بطريق مصر
إسكندرية الصحراوي فوجئ بسيارة تحاول اعتراض طريقة
وبها خمسة أشخاص قاموا باستيقافه والتعدى عليه بالضرب
وإحداث إصابة فى وجهه وقاموا بسرقة مبلغ مائه ألف
جنيه كان محتفظاً به فى سيارته لانتوائه شراء سيارة من
منطقة المهندسين بالعجوزة.

مرفق بالمحضر تقرير طبي صادر من مستشفى زايد
التخصصى مبين به أنه بتوقيع الكشف الطبى على المريض
أنور سعيد أنور البلكىمى تبين وجود كسر بعظام الأنف
واشتباه ما بعد الارتجاج وكسور بعظام الوجه وسحجات
وكدمات بالوجه والأنف ولا يوجد خزل بأى طرف من

الأطراف موقع باسم الطبيب محمد المتولى عباس.

وحيث باشرت النيابة العامة التحقيقات وبسؤال هانى عبد الرحيم عبد الرازق عبد الله طيب بمستشفى زايد التخصصى شهد بأن عند وصول المريض بمستشفى زايد التخصصى قام باستقباله بمعرفة أطباء الاستقبال وكان يعانى من كدمات متعددة بالوجه وعظام الأنف واشتباه ما بعد الارتجاج وتم عمل إيقاف للنزيف وعمل أشعات ثبت منها أنه يعانى من كسر بالأنف.

وبسؤال السيد / أنور سعيد أنور البلكىمى عضو مجلس الشعب عن دائرة قسم السادات شهد بمضمون ما أقر به بمحضر جمع الاستدلالات وأضاف أنه بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ حوالى الساعة الثانية عشر والنصف صباحا وعند عودته من القاهرة متجهاً إلى مدينة السادات وبالكيلو ٥٥ طريق مصر إسكندرية الصحراوى فوجئ بسيارة جيب شيروكى سوداء لا يعرف رقمها تقوم بمطاردته حتى تمكنوا من استيقافه وفوجئ بخمسة أشخاص ملثمين وبحوزتهم أسلحة آليّة وعندما غادر السيارة أخبرهم بطبيعة عمله إلا أنهم قاموا بالتعدى عليه بالضرب وكال أحدهم بالسلاح الذى يحمله ضربه فى انفه ورشه بمادة على عينه ثم تلاها عدة ضربات متفرقة فى جسده مما أسقطه على الأرض وتمكنوا من أخذ حقيبة سوداء كان محتفظاً بها بالسيارة بداخلها مبلغ مائة ألف جنيه كانت بحوزته بغرض شراء سيارة من منطقة العجوزة

بالمهندسين ولاذوا بالفرار عقب ذلك حتى قام أحد المارة والذي لم يستطع الوقوف على شخصيته بمساعدته ومداواته طبيًا واصطحابه لقسم شرطة الشيخ زايد لتحرير محضر بالواقعة.

وحيث ورد المحضر رقم ١٠ أحوال مركز منشأه القناطر إلحاقًا بالمحضر رقم ٢٩٠٠ جنح مركز منشأه القناطر ٢٠١٢ محررًا بمعرفة العقيد حسام فوزى مفتش مباحث ٦ أكتوبر والذي أثبت به بلاغ السيد / محمد فرج عبد الخالق البديوى مالك مستشفى سلمى لجراحات التجميل الكائنة ٥١ شارع طنطا قسم شرطة العجوزة والذي أثبت به مقدم البلاغ أنه نما إلى علمه عن طريق هيئة التمريض بالمستشفى من أنه حال متابعتهم لوسائل الإعلام يومي ٢٩/٢/٢٠١٢ و ١/٣/٢٠١٢ شاهدوا صورة للسيد / أنور سعيد أنور البلكىمى عضو مجلس الشعب وقد لفت رأسه ووجهه بأربطة طبية وضمادات منوهين إلى تعرض النائب سالف الذكر لواقعة سرقة بالإكراه على طريق مصر إسكندرية الصحراوى أثناء عودته إلى مدينه السادات بمحافظة المنوفية وذلك على خلاف الحقيقة إذ إن السيد / أنور سعيد أنور البلكىمى قد أجرى عملية جراحية بأنفه مساء يوم ٢٨/٢/٢٠١٢ وغادر المستشفى صباح يوم الأربعاء ٢٩/٢/٢٠١٢ حوالى الساعة الثانية صباحًا وأن النائب سالف الذكر كان قد سبق له الحضور لمستشفى سلمى التخصصى يوم ٢٧/٢/٢٠١٢ حيث تقابلت معه الطبيبة رباب الرفاعى أخصائية التجميل بالمستشفى وأبدى

لها رغبته فى إجراء جراحة لتجميل الأنف معللاً بأنه يعوقه أثناء التحدث بجلسات مجلس الشعب وحددت له الطبيبة سالفة الذكر ميعاد لإجراء الجراحة يوم الثلاثاء ٢٠١٢/٢/٢٨ الساعة الثالثة عصرًا بعد الاتفاق مع الفريق الطبى الذى سوف يقوم بإجراء الجراحة المكون من الدكتور محمود ناصف استشارى جراحه التجميل والدكتور أحمد رجب أخصائى التخدير والدكتورة رباب الرفاعى أخصائية التجميل وسمير محمد أمين فنى التعقيم ومنى سمير ممرضة غرفة العمليات وأنه بالفعل يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ حضر السيد / أنور سعيد أنور البلكىمى للمستشفى لإجراء الجراحة والتي انتهت فى حوالى الساعة السادسة والنصف مساءً وعاد المريض إلى غرفته رقم ٢١ بالمستشفى بعد عملية الإفاقة حتى قرر المريض مغادرة المستشفى قرابة الساعة الثانية صباح يوم الأربعاء ٢٠١٢/٢/٢٩ ومثبت بالمحضر سؤال كل من غادة صالح فرغلى الموظفة بسكرتارية واستقبال المرضى ومنى سمير محمد محمد كامل التى تعمل ممرضه بالمستشفى وسمير أمين محمد الذى يعمل فنى تعقيم بالمستشفى والطبيب محمود عبد الفتاح فريد ناصف مدرس تجميل واستشارى جراحه التجميل بالمستشفى والطبيبة رباب الرفاعى على أخصائية التجميل بالمستشفى والأستاذة عزة فرج عبد الخالق البديوى مديرة الشؤون القانونية بالمستشفى ومحمد عراقى عبد الله موظف أمن بالمستشفى والطبيب أحمد رجب عبد الواحد

أخصائى التخدير بالمستشفى وأرفق بالمحضر أوراق علاج السيد / أنور سعد البلكىمى بمستشفى سلمى التخصصى ومن ضمن ما ضمنته الأوراق صورة ضوئية لبطاقة عضوية مجلس الشعب صادرة للسيد / أنور سعيد انور البلكىمى عن الدورة البرلمانية الحالية وإقراراً بالموافقة على إجراء عملية تجميل الأنف موقع من سالف الذكر وأمر الخروج من المستشفى فجر يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ موقع منه أيضاً.

وباستكمال التحقيقات وبسؤال رباب الرفاعى على أبة الاغا أخصائية تجميل بمستشفى سلمى التخصصى شهدت لها برغبته فى إجراء جراحة تجميلية لتصغير الأنف حيث أنه يعانى من تغير فى الصوت بسببها وأخبرها أنه عضو بمجلس الشعب ويريد إتمام الجراحة على وجه السرعة فأحاطته بإجراءات ذلك النوع من الجراحة وقامت بإجراء تحاليل طبية له وأعلمته بعدم جدوى تلك الجراحة لتغيير نبرة الصوت وأهميتها من الناحية التجميلية فقط وقامت بالاتصال بالفريق الطبى وحددت له يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ موعداً لإجراء الجراحة وأن المريض سالف الذكر حضر فى الميعاد المحدد وتم إجراء الجراحة اللازمة والتي انتهوا منها فى حوالى السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم وأن المريض أبدى رغبته فى المبيت بالمستشفى إلا أنه كان متردداً حيال ذلك وقامت بإخطار السكرتارية وإدارة المستشفى وتم تهيئة غرفته للمبيت إلا أنه غادر المستشفى فى ذات الليلة فى

حوالى الساعة الثانية صباحا معللا أنه يريد الانصراف ليلا حتى لا يراه أحد ولا يعلم بأمره أحد من وسائل الإعلام وأنها فى صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ علمت عن طريق وسائل الإعلام بأمر الواقعة التى تعرض لها السيد / أنور سعيد أنور البلكىمى وشاهدت صورته وتعرفت عليه وأنه كان يرتدى ذات الملابس التى غادر بها من المستشفى ويضع ذات الضمادات التى كانت على وجهه عند خروجه من المستشفى والتى تم وضعها بمعرفة طاقم الجراحة عقب الانتهاء منها وأضاف بأنه فى مثل تلك الجراحات يتم عمل فتح بالأنف من الأمام ويتم كسر عظمة الأنف وإزالة الغضروف الزائد من أرنبة الأنف واستبدال عظام الخارجية والحاجز الأنفى وخاصة أن المريض كان يعانى من تضخم شديد بعظام الأنف ثم يتم غلق الجرح عن طريق غرز تجميلية بالأنف ويتم وضع جبسونة على الأنف وتغطية الأنف والوجنتين بشاش طبى ويتم وقف النزيف عن طريق وضع شاش فازلين بفتحتى الأنف وأنه ينتج عن تلك الجراحات وجود زرقان شديد وتورم بوجنتى الوجه وحول العينين ومنطقة الأنفوانة يتم الشفاء من تلك العلامات الظاهرية فى غضون عشرة أيام ويكون كامل الشفاء بالأنف وإعادتها إلى وضعها الطبيعى فى فترة زمنية ما بين الثلاثة أشهر والستة أشهر.

وبسؤال محمود عبد الفتاح فريد ناصف طيب بشرى بقسم جراحة الحروق والتجميل بكلية الطب جامعة الأزهر واستشارى جراحة التجميل بمستشفى سلمى شهد بمضمون ما أقرت به سالفته وأنه كان برأس الفريق القائم بجراحة التجميل للمريض أنور سعيد البلكىمى وأنه تقابل مع سالف الذكر أول مرة قبل الجراحة بحوالى ساعة حيث أطلعته الأخير على تاريخه المرضى للتأكد من صحة حالته وإحاطة بأعراض ذلك النوع من الجراحات وما ينتج عنه وأضاف أنه وفقاً لرواية السيد / أنور البلكىمى من تعرضه لواقعة السرقة بالإكراه معللا ما ورد بالتقرير الطبى المحرر له بمستشفى زايد التخصصى أنه فى حالة عمل أشعة على النحو الوارد بالتقرير فسوف يكون من السهل التمييز فيها ما بين الكسر الجراحى والكسر الناجم عن الاعتداء بالضرب ويكون من السهل اكتشاف سبق إجراء جراحة حديثة للمجنى عليه عن طريق الغرز التجميلية وحدثتها.

وبسؤال غادة صالح فرغلى أحمد سكرتارية مستشفى سلمى لجراحات التجميل شهدت بأنها تقابلت مع السيد / أنور البلكىمى أول مرة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ حيث حضر للمستشفى وأبدى رغبته بإجراء جراحه تجميلية بالأنف وأنه كان يريد الوقوف على تكاليف ذلك النوع من الجراحات وكان يرغب فى سرعة إجرائها وعندما أخبرته بأنه يجب التحدث فى تلك الأمور مع طيب

مختص قرر لها أنه سوف يعود مرة أخرى وأنها علمت أنه عاود الحضور بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧ وتقابل مع أخصائية التجميل بالمستشفى وتحدد له موعد ٢٠١٢/٢/٢٨ لإجراء الجراحة وأنها قبل الميعاد المحدد لإجراء الجراحة قامت بالاتصال الهاتفى به وأكد لها أنه فى الطريق للمستشفى وعند حضوره قامت باستكمال ملف الدخول الخاص وإرفاق تحقيق شخصيته الخاص بعضوية مجلس الشعب وإرسال الملف لإدارة التمريض لاستكمالها وأنها قامت عقب إجراء الجراحة بحجز غرفة له لرغبته فى المبيت وعلمت أنه غادر المستشفى فى ذات الليلة فى الساعة الثانية من صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ وأنها طالعت صورة صباح ذلك اليوم على وسائل الإنترنت والفيس بوك وجريدة اليوم السابع بعد أن علمت من زملائها بما تعرض له سالف الذكر وأنها تعرفت عليه وأنه ذات الشخص الذى قام بإجراء الجراحة فى الليلة السابقة وأخطرت إدارة المستشفى .

وبسؤال منى سمير محمد محمد كامل حكيمة عمليات بمستشفى سلمى التخصصى شهدت أنها علمت بحضور المريض أنور سعيد البلكىمى يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ لإجراء جراحة تجميلية بالأنف وقامت باستلام ملفه الطبى لاستكمالها بكتابة الإقرار الخاص بالموافقة بإجراء الجراحة وقامت بتجهيز وإعداد غرفة العمليات للجراحة وأنه تم إدخاله لإجراء الجراحة حوالى الساعة الثالثة والنصف والانتهاى منه

حوالى الساعة السادسة والنصف وأنها كانت منوطة بمتابعته عقب الإفافة والمبيت بتلك الليلة للإشراف على حالته رفقة سمير أمين محمد حسين فنى التعقيم وأنها صاحبت المريض فى تلك الليلة حتى غادر المستشفى فى حوالى الواحدة والنصف صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ وأنها شاهدته فى صباح ذلك اليوم على وسائل الإعلام بذات الضمادات التى تم عملها بعد الجراحة وتعرفت عليه من ملابسه التى غادر بها والضمادات الموضوعة بمعرفة طاقم العمليات وأضافت أن المريض حال إقامته بالمستشفى عقب إجراء الجراحة كان متردداً فى المغادرة حتى قرر الخروج ليلاً معللاً ذلك أنه لا يريد أن يراه أحد.

وبسؤال سمير أمين محمد حسين فنى تعقيم بمستشفى سلمى شهد بضمون ما شهدت به سالفته.

وبسؤال محمد عراقى عبد الله أبو قايد فرد أمن بمستشفى سلمى التخصصى شهد أنه يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ كان منوط به مباشرة أعمال نوبتجية الأمن من الساعة التاسعة صباحاً حتى التاسعة مساءً وأنه تقابل مع السيد / أنور سعيد البلكىمى فى ذات اليوم وأثبت حضوره بدفتر أحوال الأمن الساعة الثالثة والنصف من مساء ذلك اليوم وأنه قام بتصوير كارنيه عضوية مجلس الشعب الخاص به وأن السيد / أنور البلكىمى كان من المفترض مبيته بالمستشفى فى تلك الليلة وأنه قد كلف من إدارة المستشفى حوالى الساعة

التاسعة مساءً لإحضار وجبة عشاء للمريض وأن الأخير قد غادر المستشفى صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ على النحو المثبت بدفتر أحوال المستشفى.

وبسؤال عزة فرج عبد الخالق البديوى مديرة الشئون القانونية بمستشفى سلمى شهدت أنه تم الاتصال التليفونى بها يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ عن طريق سكرتارية المستشفى وأخبروها بأنهم بمتابعتهم لوسائل الإعلام بأن أحد المرضى الذى قام بإجراء عملية جراحية يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ ويدعى أنور سعيد أنور البلكىمى يظهر على وسائل الإعلام مدعيًا تعرضه لحادث سرقة بالإكراه والتعدى عليه بالضرب مما جعلهم يتشككون فى تلك الرواية نظراً لارتدائه ذات الملابس ووضع ذات الضمادات الطبية التى غادر بها المستشفى وأنها علمت مغادرته المستشفى صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ الساعة الثانية صباحاً فقامت بإخطار مالك المستشفى السيد محمد فرج عبد الخالق البديوى والذى قام بدوره بمصاحبته إلى وزارة الداخلية للإبلاغ عن واقعة يوم الخميس ٢٠١٢/٣/١ .

وحيث أنه وبالاستعلام من الأمانة العامة لمجلس الشعب تبين أن السيد / أنور سعيد أنور البلكىمى وشهرته أنور البلكىمى انتخب عضواً بمجلس الشعب الحالى عن الدائرة الرابعة فردى ومقرها مركز شرطة منوف محافظة المنوفية وقد أدى اليمين الدستورية بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ .

وحيث أنه فى مجال التكييف القانونى فإن الواقعة تحمل بين طياتها جناية التزوير فى محضر رسمى وجنحة إعطاء شهادة طبية مثبتة لمرض على خلاف الحقيقة والاشتراف فىهما وجنحة إزعاج السلطات.

وحيث أنه ولما كان ما تقدم وكان الثابت أن السيد/ أنور سعيد أنور البلكىمى عضو بمجلس الشعب عن الدورة الحالية ويتمتع بالحصانة البرلمانية المقررة للسادة أعضاء مجلس الشعب ولما كان استكمال التحقيقات يتطلب استجوابه ومواجهته بشأن ما جاء بأقوال العاملين بمستشفى سلمى التخصصى للوقوف على هيئة إصابته وتاريخ وكيفية حدوثها ومن ثم فإنه يتعين على نحو ما سلف اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استصدار الإذن للنيابة العامة لاتخاذ أى إجراء قانونى فيما ورد سلفا وهو ما يستلزم مخاطبة مجلس الشعب لاتخاذ الإجراءات القانونية لذلك.

وحيث تنص المادة ٤٥ من الإعلان الدستورى على أنه «لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أى إجراءات جنائية ضد أحد أعضاء مجلسى الشعب والشورى إلا بإذن سابق من مجلسه، وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء».

وحيث أن المادة ٢/٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على « ... وفى جميع الأحوال التى يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره ولا يجوز اتخاذ إجراءات تحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطلب».

لذلك

نرى لدى الموافقة

— إرسال صورة رسمية من الأوراق إلى السيد المستشار وزير العدل لاتخاذ اللازم نحو استصدار إذن من مجلس الشعب للنيابة العامة لاتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية ضد السيد / أنور سعيد أنور البلكىمى عضو المجلس بشأن الوقائع محل التحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم النائب / أنور سعيد أنور البلكىمى

(حزب النور - ٢٦٤)

أرجو التكرم شاكراً بالموافقة على طلبى برفع الحصانه
عنى حتى أستطيع المثول أمام جهة التحقيق فى التهمة
المنسوبة إليّ وحتى أستطيع ممارسة حقى القانونى فى
الدفاع عن نفسى والأمر مقدم لسيادتكم لاتخاذ اللازم.

مقدمه لسيادتكم / أنور البلكىمى

وجزاكم الله عنا خير الجزاء